تغير المناخ وهدر الغذاء يتصدران مؤتمر الفاو في روما

□ روما- بحث مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المنعقد في روما كيفية الحد من الهدر الغذائي وخسائر الانتاج الزراعي والتخفيف من آثار تغير المناخ لعواقبه على الزراعة في بلدان الشرق الأوسط.

ونقل موقع سي إن إن الالكتروني عن المنظمة قولها في بيان إن المؤتمر الذي تستمر فعالياته حتى الجمعة المقبل سيناقش إنشاء صندوق أمانة إقليمي للتنمية الزراعية يتولى تكملة موارد التمويل الإنمائي الدولي. وأشار البيان إلى أن بلدان الشرق الاوسط تواجه معوقات من حيث موارد المياه ضمن جملة صعوبات أخرى تحد بقوة من إمكانيات زيادة الإنتاج الغذائي في مواجهة مجموع سكانها الذي من المنتظر أن تنمو أعدادهم من 380 مليون نسمة إلى 520 مليونا بحلول عام 2030 بالإضافة إلى أن الحد من الهدر الغذائي وخسائر الإنتاج تشكل خطوة تساعد على توفير مزيد من كميات الغذاء. وتقدر المنظمة الدولية أن خسائر الحبوب في أنحاء إقليم الشرق الاوسط تتجاوز كل عام 16 مليون طن كذلك يهدر بصفة سنوية نحو 15 بالمئة من البقوليات وأكثر من ثلاثين في المئة من الأغذية المعرضة للتلف السريع كالفاكهة والخضراوات ومنتجات الألبان واللحوم والأسماك. واشارت إلى أن إحتواء مقدار الفاقد الغذائي سيساعد في توفير حلول جيدة لتوافر الغذاء. كما لفتت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن الثروة الحيوانية أيضا تتعرض لتهديدات كبيرة ويواجه قطاع الثروة السمكية أخطاراً موازية نظراً للارتفاع المتوقع في منسوب مياه البحار. وذكرت الفاو أن أسعار الغذاء الشهر الماضي تراجعت بواقع 1.4 بالمئة مقارنة بآذار الماضي غير أن المنظمة الدولية اعتبرت أن الأسعار لا تزال مرتفعة.

ارتفاع عوائد السندات يدفع إيطاليا وإسبانيا لمطالبة الاتحاد الأوروبي بالتحرك

□ روما/ مدريد- دعا رئيسا وزراء كل من إيطاليا وإسبانيا في مناشدات منفصلة امس الأربعاء لمزيد من التحرك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار في أسواق المال وسط ارتفاع تكاليف الإقراض في كلا البلدين بفعل المخاوف من احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو.

وتقدم رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي ونظيره الإسباني ماريانو راخوي وهم على التوالي زعيما ثالث ورابع أكبر اقتصادين في منطقة اليورو بمناشداتهما بعد يوم من اجتماع زعيما أكبر اقتصادين بالمنطقة ألمانيا وفرنسا في برلين لبحث أزمة اليورو. وقال مونتي إنه «حتى إذا كانت الأزمة الاقتصادية ستنتشر برغم جهود الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فسيكون لإيطاليا ضميرا واضحا». وفي إشارة فيما يبدو للعوائد على السندات الحكومية الإيطالية التي قفزت في بعض الحالات إلى أعلى مستوياتها في أربعة أشهر، دافع مونتي الذي كان يتحدث في منتدى بروما عن برنامج التقشف الحكومي. من ناحية أخرى، وفي مدريد، دعا راخوي الاتحاد الأوروبي لبعث رسالة «واضحة وقوية» دفاعا عن اليورو بعد أن سجلت أسعار الفائدة على السندات العشرية الإسبانية مستوى قياسيا جديدا.

انخفاض مفاجئ للبطالة في بريطانيا

□ لندن - أظهرت بيانات رسمية امس الأربعاء تراجع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا بأسرع وتيرة في نحو عام خلال الأشهر الثلاثة حتى مارس اذار مما يشير إلى شيء من المتانة في الاقتصاد. وتجددت حالة الركود في بريطانيا في مطلع 2012 مما أذكى المخاوف من تزايد أعداد العاطلين في الوقت الذي تعتمد فيه الحكومة على القطاع الخاص لتعويض ما يقدر بنحو 700 ألف وظيفة يتخلص منها القطاع العام في إطار خطة تقشف. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن عدد العاطلين عن العمل بمقياس منظمة العمل الدولية تراجع 45 ألفا في ثلاثة أشهر حتى مارس اذار إلى 2.625 مليون. وتراجع معدل البطالة قليلا إلى 8.2 بالمئة من 8.3 بالمئة رغم توقعات باستقراره. وانخفض عدد طلبات إعانة البطالة بشكل مفاجئ الشهر الماضي بمقدار 13700 وهو أكبر انخفاض منذ يوليو تموز 2010. وكان محللون يتوقعون ارتفاع العدد بمقدار 5000 خلال الشهر.

زيادة أعداد المهاجرين إلى ألمانيا بنسبة 20 %

□ فيسبادن- أفادت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي في مدينة فيسبادن الألمانية امس الأربعاء بأن أعداد المهاجرين إلى ألمانيا في العام الماضي سجلت أعلى زيادة لها منذ 15 عاما. وعزا المكتب هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين إلى أزمة الديون التي تعصف بالعديد من الدول الأوروبية بالإضافة إلى التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وذكر المكتب استنادا إلى بيانات أولية أن عدد المهاجرين لألمانيا في 2011 وصل إلى نحو 958 ألف شخص بارتفاع بنسبة 20 % مقارنة بعام 2010. وأشار المكتب إلى أن أكثر الوافدين إلى البلاد قدموا من اليونان وأسبانيا اللتين تعانيان بشدة من أزمة الديون السيادية. كما نوه المكتب إلى زيادة ملحوظة في أعداد الوافدين من الدول الواقعة شرقي أوروبا والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في 2004 مثل بولندا والمجر حيث تم فتح سوق العمل الألماني أمام مواطني هذه الدول اعتبارا من مطلع أيار/مايو الماضي. كما ارتفعت أعداد الوافدين إلى ألمانيا في العام الماضي من مواطني رومانيا وبلغاريا اللتين انضمتا إلى الاتحاد الأوروبي في 2007.

اليورو يتخلى عن مكاسبه في معاملات متقلبة

□ نيويورك - تخلى اليورو عن مكاسبه مقابل الدولار ليستقر دون تغير يذكر امس الأربعاء بينما يفكر المستثمرون فيما إذا كانت اليونان ستظل بمنطقة اليورو رغم تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا أولوند بأنهما يريدان استمرار البلد المثقل بالديون ضمن منطقة العملة.

وارتفع اليورو في أحدث سعر له 0.05 بالمئة مسجلا 1.2734 دولار وهو سعر أقرب من أعلى مستوى للجلسة 1.2759 دولار عنه من أدنى سعر 1.2679 دولار.

لتذليل التحديات والمعوقات عبر تعزيز قنوات التواصل

المجلس الاقتصادي الاماراتي البريطاني يبحث تشكيل فرق عمل في مختلف القطاعات

العلاقات السياسية والاقتصادية باتت أقوى في ظل تطور العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة

□ أبوظبي- عقد المجلس الاماراتي البريطاني الاقتصادي اجتماعه الثاني في العاصمة البريطانية لندن ليناقش العديد من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله أبرزها تشكيل فرق عمل من الجانبين في مجالات الطاقة والتعليم والصحة والبنية التحتية والمال والأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والدفاع

وأكد ناصر أحمد السويدي رئيس اللجنة حرص دولة الامارات على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع المملكة المتحدة في مختلف المجالات مشيرا الى أن هذا المجلس يعكس مدى حرص قيادتي وحكومتي البلدين على تطوير وتنمية هذه العلاقات بما يحقق الشراكات الاستراتيجية في العديد من المجالات الاستثمارية الرئيسة التي من شأنها أن تؤسس أرضية مثالية ينطلق منها البلدان نحو علاقات مستدامة تعود بالنفع على شعبي البلدين الصديقين. وقال إن المجلس الاقتصادي الاماراتي البريطاني تنتظره استحقاقات مهمة خلال الفترة أبرزها تذليل التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمارات الاماراتية والبريطانية عبر تعزيز قنوات التواصل بين حكومتي البلدين بهدف تفعيل دور القطاع الخاص والمستثمرين في البلدين بما يمكنهم من تعزيز أعمالهم ومشاريعهم المشتركة.

وأعرب ناصر السويدي عن أمله في أن يحقق المجلس أهدافه المرجوة وأن تتعزز مهامه عبر العمل المشترك وتفعيل دور الفرق المشتركة التي تعد الركيزة الاساسية في إنجاح كافة مشاريعه وخططه المستقبلية المطروحة الهادفة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

من جانبه أكد اللورد مارلاند أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين بلاده ودولة الامارات باتت اليوم أقوى من قبل في ظل تطور العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة بين الجانبين مشيرا الى أن المملكة المتحدة تنظر بعين الاعجاب والإشادة بما تحققه دولة الامارات من انجازات على كافة الصعد وخاصة الاقتصادية والتجارية منها حيث باتت نموذجا يحتذى في التطور والنمو بين سائر دول منطقة الشرق الاوسط .وأشاد اللورد مارلاند بالرؤى المستقبلية 2021 التي وضعتها حكومة دولة الامارات ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 اللتين تعكسان النظرة الثاقبة لقيادة وحكومة دولة الامارات والتي ينتظرها مستقبل واعد يجعلها محط اهتمام كافة دول العالم.

وتحدث سمير بريكو خلال الاجتماع عن أهمية فرق العمل المشتركة السبع التي تم تشكيلها في العديد المجالات والقطاعات المختلفة ودورها في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين عبر رفع التقارير المتخصصة والتوصيات اللازمة لما من شأنه أن يرفع من معدلات الشراكة والتعاون المشترك في هذه المجالات .

وأشار بريكو الى دور فريق الطاقة في خلق شركات استراتيجية بين البلدين الصديقين في ظل التغيرات الاقليمية والعالمية في هذا القطاع الذي يواجه تحديات كبرى خاصة على صعيد البيئة والطاقة البديلة مؤكدا في هذا السياق حرص الشركات البريطانية والإماراتية على الالتزام بالمعايير الدولية وإدخال التقنيات الحديثة في تطوير وتحسين أعمالها.

وبهذا الخصوص أوضح ناصر السويدي أن التعاون بين الجانبين في قطاع الطاقة يجب أن يركز على مجالات متخصصة مثل الكيماويات ومشتقات البترول خاصة وإن فريق العمل في مجال الطاقة من الجانب الإماراتي تضم ممثلين من شركات أدنوك وأبيبك والكيماويات.

واستعرض المجلس الاقتصادي الاماراتي البريطاني في اجتماعه مهام فريق المال والأعمال حيث أكد ناصر السويدي بهذا الشأن أهمية دور المركز المالي الذي تعتزم إمارة أبوظبي إنشائه بجزيرة المارية /الصوة سابقا/ مبديا رغبة دولة الامارات في الاستفادة من الخبرات البريطانية في هذا المجال.

و ركز المجلس في اجتماعه على أهمية تفعيل دور فريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحاضنات حيث أوضح الجانب الإماراتي مدى حاجته إلى الخبرات البريطانية لتطوير هذ القطاع الهام والرئيس في اقتصاد الدولة منوها بدور صندوق خليفة لتطوير المشاريع وصندوق محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب اللذين يسهمان في تنمية وتطوير هذه المشاريع على مستوى الدولة.

وأولى الجانبان البريطاني والإماراتي خلال الاجتماع اهتماما بقطاع التعليم مؤكدين على دور فريق التعليم المشترك في تعزيز مجالات التعاون بين البلدين حيث أقترح اللورد دارزي بأنه يمكن التعاون مع الجامعات والمراكز الطبية والتدريب والتأهيل بين الجانبين مشيرا الى تعاون بريطانيا والإمارات في مجال التعليم. وتحدث أحمد المدفع حول مستوى التعليم في دولة الإمارات الذي تطور خلال السنوات الماضية خاصة مع تواجد الجامعات العالمية الكبرى والمدارس الخاصة من مختلف دول العالم بما فيها بريطانيا.

واقترح المشاركون في الاجتماع بدء المرحلة الأولى من عمل فريق التعليم المشترك في سبتمبر المقبل حيث يتم ترشيح /6/أشخاص من البلدين لتنفيذ برنامج يمتد لمدة ستة أشهر فيما تركز المرحلة الثانية على تدريب الطلاب.

وأوصى المجلس بالنسبة لفريق الصحة المشترك بأهمية العمل من الارضية المتميزة التي يعمل عليها البلدان في هذا المجال خاصة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص من البلدين والذي يرتبط بأعمال مشتركة وقائمة تشكل تجارب ناجحة في هذا القطاع.

وأوضح لورد دارزي أنه تم التنسيق مع سعادة عبد الرحمن المطيوعي سفير الدولة لدى المملكة المتحدة لدعوة كل من وزيري الصحة والمالية في دولة الامارات لزيارة بريطانيا ومقابلة عدة جهات مختصة في قطاع الصحة بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين.

وأكد الجانبان البريطاني والإماراتي بشأن مهام فريق البنية التحتية حرصهما على استمرار التباحث حول هذا القطاع الهام والذي تشهد فيه دولة الامارات نقلة نوعية متميزة وغير مسبوقة مما يفتح المجال واسعا نحو تعزيز فرص الاستثمار المشترك بين الجانبين.

و أكد الجانبان فيما يتعلق بفريق الدفاع أهمية تبادل الخبرات بين الجانبين وعرض التقنيات الحديثة والبحوث في هذا المجال والاستفادة من الإمكانات التي يتمتع بها البلدان وتبادل الزيارات بين الجانبين. وأوصى المجلس في ختام اجتماعه الثاني بالعمل على دراسة إمكانية دخول البلدين إلى أسواق ناشئة وخاصة في منطقة الشرق الاوسط والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها ويمكن أن تعود بالفائدة على البلدين الصديقين.

وزراء التجارة في دول التعاون يجتمعون حوال المواطنة الاقتصادية

□ الرياض- بدأ في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية امس الاجتماع الـ/ 45 / للجنة التعاون التجاري « وزراء التجارة في دول مجلس التعاون .

وترأس الإجتماع الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للجنة التعاون التجاري. وأعرب الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون في كلمة ألقاها في بداية اجتماع وزراء التجارة .عن أمله أن يسفر الاجتماع عن قرارات إيجابية تسهم في تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية وتعزيز مسيرة التعاون المباركة من أجل تحقيق آمال وتطلعات قادة و مواطني دول المجلس في المزيد من التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين .وأوضح أن المرحلة المقبلة من مسيرة التعاون الخليجي تتطلب من اللجنة تسريع الخطى وتكثيف الجهود للمساهمة في بلوغ أهدافنا المنشودة وبخاصة فيما يتعلق بتوحيد القوانين والأنظمة التي تنظم النشاط التجاري .وأكد أهمية العمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال بناء مخزون غذائي إستراتيجي على أسس علمية مدروسة وفتح قنوات بالتنسيق مع القطاع الخاص مع الدول التي لديها ظروف مناخية مناسبة للنظر في إمكانية إقامة مشاريع زراعية تكفي تحقيق الأمن الغذائي لدول المجلس .

ونوه بدور لجنة التعاون التجاري فيما حققته مسيرة مجلس التعاون الخيرة من نجاحات على مدى ثلاثة عقود من عمره المديد أسهمت في تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية والسوق الخليجية المشتركة وتطبيق المساواة بين مواطني دول مجلس التعاون في ممارسة الأنشطة التجارية في دول المجلس إضافة إلى ما تم إنجازه في العديد من مجالات التعاون التجاري المختلفة .وبين الأمين العام أن جدول أعمال الاجتماع حافل بالعديد من المواضيع الهامة والتي هي حصيلة جهود مكثفة قامت بها العديد من اللجان والأمانة العامة منذ الاجتماع الرابع والأربعين للجنة التعاون التجاري لعل من أهمها قانوني المنافسة ومكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون والذين نتطلع إلى أن تتم الموافقة عليهما ورفعهما للمجلس الأعلى في دورته الثالثة والثلاثين .

أبوظبي تستضيف مؤتمر الشراكة العربية الهندية

□ أبوظبي- أكدت العديد من شركات ومؤسسات الأعمال في الدول العربية والهند مشاركتها في مؤتمر « الشراكة العربية الهندية الثالث « الذي سيعقد في 22 مايو الجاري في فندق أبراج الاتحاد بأبوظبي برعاية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية.

وتنظم المؤتمر الذي يستمر يومين جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية بدولة الامارات ووزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. وذكر بيان صحفي صادر عن الجهات المنظمة أن العديد من الشركات ومؤسسات الأعمال ورجال الأعمال والمستثمرين العرب والهنود أكدوا حضورهم لهذا المؤتمر الهام الذي يعتبر الحدث الأبرز على مستوى العلاقات الاقتصادية العربية الهندية وينظر إليه كحدث كبير ومناسبة هامة ستجمع كبار المسؤولين وعددا كبيرا من رؤساء الشركات ورجال الأعمال والوزراء في الدول العربية والهند حيث من المقرر أن يشارك في هذا الحدث الاقتصادي العربي الهندي الهام أكثر من 10 وزراء اقتصاد من الدول العربية و الهند بالإضافة إلى رؤساء كبريات الشركات العربية والهندية العاملة في مختلف المجالات والقطاعات . ويهدف المؤتمر إلى تطوير وتوسيع مجال التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والتكنولوجي بين الدول العربية وجمهورية الهند . ويقام بالتزامن مع المؤتمر معرض يشارك فيه عدد كبير من كبريات الشركات العربية والهندية العاملة في مختلف المجالات والقطاعات .

ويعد هذا المؤتمر والمعرض الحدث الأبرز الذي ينظم لفتح آفاق جديدة ودفع مسيرة التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين العربي والهندي . ويبحث المؤتمر سبل وفرص تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الطرفين وسيتم التركيز خلال يومي المؤتمر على قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والأمن الغذائي والتعليم العالي وتطوير المهارات. ويتضمن برنامج المؤتمر جلسة وزارية يشارك فيها عدد من أصحاب المعالي الوزراء المختصين في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية وترويج الاستثمارات من الجانبين العربي والهندي .كما يتضمن برنامج عمل المؤتمر ست جلسات تناقش موضوعات الشركات الصغيرة و المتوسطة والتعليم العالي ودوره في تنمية المهارات والعلوم والتكنولوجيا ودورها في تنويع الاقتصاد والأمن الزراعي والصناعات الغذائية والخدمات المصرفية والتمويل والتأمين اضافة لاستعراض قصص نجاح لشركات ومؤسسات رائدة من الجانبين العربي والهندي .

وتجاوزت المبادلات التجارية بين الجانبين 74 مليار دولار في نهاية العام 2011 كما أن الاستثمارات العربية في الهند والخليجية بصورة خاصة ارتفعت خلال العامين الماضيين لتصل الى 125 مليار دولار .وتتركز الاستثمارات العربية في الهند في قطاعات البنية التحتية وقطاع الزراعية والصناعات الغذائية والعقار والنفط والغاز وتقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات . كما أن للهند استثمارات كبيرة في عدد من الدول العربية .

ثلاثة ارباع المقدسيين يعيشون دون خط الفقر

□ القدس- ذكرت دراسة حديثة، نشرتها جمعية حقوق المواطن، امس الأربعاء، أن الوضع الاقتصادي لسكان القدس خطير جدا، وقرابة 78 بالمئة من سكان المدينة، يعيشون دون خط الفقر.

وتناولت الدراسة تأثير سياسة الفقر على الاقتصاد في القدس الشرقية، وتداعيات الممارسات الإسرائيلية على النواحي الاجتماعية المختلفة.

وحسب الدراسة، أغلقت آلاف المحلات التجارية الفلسطينية، خلال الأعوام العشرة الأخيرة؛ والمنطقة الصناعية الوحيدة في وادي "الجوز" مهددة بالإغلاق، حيث قامت بلديّة القدس مؤخرا بتوزيع أوامر إخلاء لأصحاب المصالح في تلك المنطقة، بحجة النية لتوسيع الشوارع، ولأنّ هذه الورش تقع في قلب حيّ سكنيّ.

وأشارت إلى أن حوالي 85 بالمئة من النساء، و40 بالمئة الرجال، هم خارج إطار العمالة في مدينة القدس. وعزت الدراسة ذلك إلى عدم توفر أماكن عمل، ولا تصاريح لإقامة مراكز أعمال جديدة، لاستيعاب المزيد من الطاقات البشرية.

وكشفت الدراسة أن السكّان الفلسطينيين في القدس الشرقيّة (360.882 نسمة) يعانون من الفقر المدقع، ومن أفق تشغيليّ محدود جدا، ومن جهاز تعليم مهمل وضعيف، ومن غياب للبنى التحتيّة المادية والاقتصاديّة.

ولفتت إلى أن الوضع الاقتصادي في القدس الشرقيّة خطير جدا، حيث يقبع 78 بالمئة من السكّان و84 بالمئة من الأطفال تحت خط الفقر. وعللت ذلك أن معطيات عام 2006 تكشف أن 64 بالمئة من المقدسيين، قبعوا آنذاك تحت خط الفقر، و73 بالمئة منهم من الأطفال (وهم يشكّلون نصف السكّان الذين يقطنون في القدس الشرقيّة). ونوهت جمعية "حقوق المواطن" أن الهدف من وراء إعداد هذه الدراسة، هو التحذير من انزلاق مزيد من العائلات الفلسطينيّة إلى دوائر الفقر بوتيرة متسارعة؛ والوقوف على المعوّقات التي يواجهها الفلسطينيون عند قيامهم بالبحث عن عمل يمكنهم من تحقيق العيش الكريم، علاوة على كشف السياسة الإسرائيلية، التي دفعت نحو تدهور بالغ في الوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، والانتهاك المتكرر لحقوق السكان. وأشارت الدراسة إلى أن الكثير من العائلات الفلسطينيّة التي تعيش في دائرة الفقر، تعاني من البطالة ومن التشغيل الجزئيّ (التشغيل بوظائف جزئيّة). ففي أحيان كثيرة، لا يحصل حتّى من يعمل بوظيفة كاملة على مقابل ماديّ لائق، ويجد نفسه مجبرًا على الاكتفاء بالحدّ الأدنى من الأجر، بل حتّى أقلّ من ذلك. ووفقا للبيانات فإن حوالي 40 بالمئة من الرجال العرب لا يشاركون في القوّة العاملة، أمّا بالنسبة للنساء العربيّات، فالصورة قاتمة جدًا، حيث لا تشارك 85 بالمئة منهنّ في قوّة العمل. وأوضحت الدراسة أنه لا تتوافر بيانات رسميّة حول نسب البطالة في صفوف الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة، وذلك لأنّ السلطات المختلفة لا تفصّل في بياناتها بين العرب واليهود في المدينة. وأشارت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي الخطير لسكان القدس الشرقية، يشكل محصلة سياسات متواصلة عبر عقود طويلة، أدّت إلى إضعاف كبير للقدس الشرقيّة في جميع المناحي الحياتيّة. فقد فرض القانون الإسرائيليّ بعيد احتلال المدينة عام 1967، على البلدة القديمة والأحياء الفلسطينيّة المجاورة، وعلى بعض القرى المتاخمة، بتحويل السكّان مكرهين إلى مُقيمين دائمين في إسرائيل، وأصبحوا يحملون بطاقات الهُويّة الزرقاء، ويتحلون بمكانة قانونيّة تختلف عن مكانة سكّان سائر المناطق في الضفّة الغربيّة.ونوهت أنه وحيال هذا الوضع غير الطبيعيّ، يُلزم القانون الإسرائيليّ والقانون الدوليّ كذلك، إسرائيل التدقيق في مسألة منح الحقوق للسكّان المقدسيين، وإيجاد حلول خاصّة على ضوء الوضع السياسيّ. لاسيما خلال 45 السنة الماضية، مارست السلطات الحكومية الإسرائيلية سياسات تميزّت بالإهمال، والانتهاك الخطير لحقوق السكّان الأساسيّة. وبيّنت الدراسة أن سوق العمل في القدس الشرقيّة أصبح معزولاً بسبب وضعها الخاصّ، وأصبحت فرص تطويره بالغة الندرة. كما شهدت السنوات الأخيرة إلى تراجع كبير في السياحة الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء. وبحسب تقرير نشرته منظمة "المقدسيّ"، تناول حقوقّ العمّال الفلسطينيّين في سوق العمل الإسرائيليّ والمستعمرات، بأنه جرى منذ عام 1999 إغلاق أكثر من 5,000 مصلحة تجاريّة فلسطينيّة في القدس. وتناولت الدراسة صعوبة انخراط النساء في سوق العمل، حيث تعد المرأة الفلسطينيّة في القدس، هي أوّل المتضرّرين من المكانة الاجتماعيّة- الإقتصاديّة المتدنّية، ومن النقص في أُطر التعليم لها ولأبنائها، ومن النقص في أماكن عمل ملائمة. حيث لا تتعدّى نسبة النساء الفلسطينيّات من القدس الشرقيّة اللواتي ينخرطن في سوق العمل 15 بالمئة، و نحو 70.9 بالمئة من النساء اللواتي لا يخرجن للعمل، يَعْزُن الأمر إلى التوقّعات الاجتماعيّة التي تتطلّب أن يقمن برعاية الأبناء والاهتمام بالأعمال المنزليّة أو رعاية أفراد العائلة.

خروج اليونان من اليورو يزيد احتمال انتشار العدوى

□ لندن- ريتشارد ميلن وباتريك جنكنز

العدوى؛ الكلمة التي تخشاها الأسواق منذ بدء أزمة الدين التي تتعرض لها أوروبا، ذلك أن خروج اليونان من العملة الموحدة سيضعها في مقدمة الأحداث بطرق لا يمكن تصورها حتى الآن.

إن «خروج اليونان» من شأنه أن يختبر الجدر النارية التي أقامها صانعو السياسات ويعتبرها كثير من المستثمرين غير كافية وتعرض القطاع المصرفي في القارة لضغط شديد. لكن مبعث القلق بالنسبة لكثيرين في السوق يتعلق بدرجة أقل بالأثر الفوري لهذا الخروج، ويتعلق أكثر بالمثال الذي ستقدمه اليونان للبلدان التي تعيش أحوالاً صعبة في منطقة اليورو. ويقول جيم ريد، الخبير الاستراتيجي في الائتمان في دويتشه بانك: «إن مبعث القلق الرئيسي حول هذا الأمر في رأينا ليس بالضرورة الأثر الأول المباشر، بل ما يقوله عن طبيعة اليورو غير القابلة للانفصام». ويضيف: «سيكون هذا مهماً بصورة خاصة إذا استمرت بلدان أخرى في المعاناة مستقبلاً، قد لا يتم الشعور بالتداعيات الكاملة لذلك على الفور، لكن الكثير يمكن أن يحدث بمرور الوقت وستظل مغادرة اليونان عارضة خطيرة إذا استمرت الاقتصادات الأخرى في الضعف».

والتكاليف المباشرة ليست صغيرة، إذا أخذنا في الحسبان احتمال تخلف اليونان عن سداد كل دينها، لكن من الممكن احتمالها.

ويقدر نيكولاس بانيجيرتزوجلو، من بنك جيه بي مورجان، التكاليف المباشرة بالنسبة لمنطقة اليورو بـ 395 – 240 مليار يورو من خلال عمليات الإنقاذ الدولية للبلد، و130 مليار يورو من خلال الإقراض الذي يتم عبر نظام «تارجت 2» من البنوك المركزية الأخرى في منطقة اليورو، وقروض بقيمة 25 مليار يورو من البنوك التجارية. والسؤال الكبير الذي لا يجد إجابة له هو: ما المدى الذي يمكن أن تنتشر إليه العدوى؟ لقد سعت سلطات منطقة اليورو لإنشاء مؤسسات جديدة كآلية الاستقرار الأوروبية والصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وهما أداتا إنقاذ دائمة ومؤقتة، على التوالي، وتبلغ قدرتهما مجتمعتين على الإقراض نحو 750 مليار يورو. وأبدى البنك المركزي الأوروبي استعداداً لدعم الدين السيادي للبلدان الطرفية عند الحاجة. لكن كثيرين في الأسواق يشعرون بالقلق من أنه إذا خسر الدائنون الرسميون، كالاتحاد الأوروبي كل أموالهم على اليونان، هل سيكونون على استعداد للوقوف خلف روما ومدريد؟ لقد وصل الفرق الذي تدفعه إسبانيا على الاقتراض زيادة عما تدفعه ألمانيا، إلى مستوى قياسي جديد منذ بدأ العمل باليورو - 485 نقطة أساس أمس الأول.

وبالفعل، يبدو أن المستثمرين الأجانب توصلوا إلى الاستنتاجات الخاصة بهم: لقد وصل حجم البيع من قبل حملة السندات من غير أبناء البلد في الأشهر التسعة الماضية إلى ما قيمته 200 مليار يورو بالنسبة لسندات الحكومة الإيطالية و80 مليار يورو بالنسبة للسندات الإسبانية، كما يقول بنك جيه بي مورجان. وقيمة ما يحمل المستثمرون من غير أبناء البلد هي نحو 800 مليار يورو من السندات الحكومية في البلدين. وهناك سبيلان يطلان برأسيهما، أحدهما هو تخل غير منظم عن السداد في اليونان، مع ما يحدثه من جلبة، بما في ذلك بيع كميات كبيرة من الديون السيادية الإيطالية والإسبانية. ويمكن للسبيل الآخر الذي يعتبر أقل كارثية، أن يشتمل على رد ضخم ومنسق للسياسات وأن يستأنف البنك المركزي الأوروبي شراء السندات الحكومية بشكل مباشر إلى جانب قيامه بدعم بنوك القارة. ويمكن حتى أن يتم الإعلان عن قيام نوع من الاتحاد المالي، يتضمن إجراء حوالات من البلدان الأقوى إلى البلدان الأضعف. ومن المحتمل أن تنتقل أي عدوى من خلال بنوك المنطقة التي يمكن أن ترتفع تكاليف تمويلها بمجرد أن تنخفض قيمة أي ممتلكات متبقية من ديون البلدان الطرفية. وحقيقة إن بعض البنوك الإسبانية والإيطالية استخدمت القروض الرخيصة التي حصلت عليها من البنك المركزي الأوروبي لشراء مزيد من الدين السيادي المحلي تجعلها فقط أكثر عرضة للتأثر.

لكن عالم المصارف منقسم حول مدى الفوضى التي سيحدثها خروج اليونان من اليورو، فقد قلل الرئيس التنفيذي لبنك إتش إس بي سي، ستوارت جاليفر، من شأن المخاطر المترتبة على ذلك، مؤكداً أن منطقة اليورو تظل في وضع سليم. ويقول مصرفيون: إنه تم عمل ما يمكن عمله للتخطيط تحسباً للفوضى التي سيواجهها القطاع المالي. وقللت بنوك كثيرة من انكشافاتها المباشرة لليونان والبلدان الطرفية الأخرى. وهناك أنظمة طوارئ جاهزة للتكيف خلال 24 ساعة مع طرح دراخما جديدة على مراحل.

ويقول بيير لا مارشان، القنصل العام الأوروبي في بنك نومورا: «هناك تحذيران رئيسيان: لا نعرف الأدوات التي سيخرجها الاتحاد الأوروبي من صندوق عدته، ولا نعرف ما الذي ستفعله اليونان، أو أي بلد آخر من حيث تغيير التشريعات لإدخال ضوابط على العملات أو غير ذلك من التدابير للحؤول دون الدفع لك».

ويضيف: «من الناحية الأساسية، هي لعبة شطرنج ضخمة ومن الصعب رؤية أكثر من حركة واحدة تالية».

وحتى لو كان خروج اليونان منظماً، فإن البنوك تتهيأ لفترة من توقف عرض السيولة وارتفاع تكاليف التمويل وفرض ضوابط على أسعار الصرف.

ويقول شخص تنفيذي رفيع في أحد بنوك المملكة المتحدة: «من بالغ السخف أن تعتقد أن بإمكانك الحد من أثر الضربة القاضية. فحال خروج اليونان أو تخلفها عن السداد ستمر العدوى منطلقة إلى إسبانيا».

وتقول اليونان إن الجهات المسؤولة عن التنظيم وسعت في الآونة الأخيرة مطالباتها بالتخطيط تحسباً للطوارئ، وطلبت منها أن تخطط لحدوث انهيار شامل لمنطقة اليورو وليس لخروج اليونان فحسب. ويقول أحد المصرفيين: «منذ خمسة أو ستة أسابيع أصبحت الطلبات أوسع، لكن بصراحة لم تكن لذلك فائدة كبيرة». ويشكو المصرفيون من أن الجهات المسؤولة عن التنظيم والحكومات لم تفعل ما يكفي لإعطائهم إجابات حول كثير من الأمور الغامضة المتبقية – كيف سيعاد تقييم العقود القائمة، مثلاً، وإلى أي حد سيتم إدخال بنود تنطوي على تغييرات عكسية مهمة. لكن ضمن القيود القائمة، يعتقد المصرفيون أنهم عملوا ما يمكن عمله لتهيئة أنفسهم.

ويقول لامارشان: «إن أكبر ما يقلقني هو الانعدام الكامل للاستعداد في الاقتصاد العالمي الحقيقي – الأثر الذي سيترتب على البضائع والخدمات».

المغرب يامل زيادة حصة الطاقة المتجددة

□ الرباط- قال وزير الطاقة والبيئة المغربي فؤاد الدويري في تصريح لوكالة فرانس برس ان تطوير مصادر الطاقة المتجددة سيتيح للمغرب الاعتماد عليها في انتاج 42 بالمئة من احتياجاته من الكهرباء بحلول العام 2020.

وأضاف الدويري، على هامش المؤتمر حول الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انطلق الثلاثاء في مراكش، إن المغرب يستورد 80 بالمئة من احتياجات الطاقة، و«من الضروري الخفض من هذه التبعية» للنفط.

ويعقد هذا المؤتمر بالاشتراك مع وزارة البيئة والسلامة النووية بألمانيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، كما تشارك في المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة ومنظمات اقليمية واورو متوسطية، وبلدان المغرب العربي. وقد شرع المغرب خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ مشروع طموح لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، يهدف إلى الرفع من القدرة على إنتاج الطاقة بحلول 2020 إلى 4000 ميغاوات باعتماد الشمس والرياح، وبهذا سترتفع مساهمة الطاقة المتجددة في الإنتاج الكهربائي للمغرب إلى 42 بالمئة مقابل 25 بالمئة حاليا. وقد تم إنجاز عدة مشاريع في مجالي الطاقة الشمسية ومن الريح، وتوجد حاليا خمسة مشاريع في مجال الطاقة المولدة من الرياح قيد الإنشاء، بتكلفة تبلغ 12 مليار درهم (1,09 مليار يورو). ومن المنتظر أن تشرع في العمل نهاية هذه السنة بطاقة إنتاجية تبلغ 720 ميغاوات. ويبلغ طول سواحل المغرب 3500 كيلومتر وهذا يعطيه احتياطيا كبيرا من الطاقة الريحية يقدر بحوالي 6000 ميغاوات. وشدد وزير الطاقة المغربي على «أهمية تكامل الأسواق وشبكات الطاقة» على مستوى بلدان المغرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي، مضيفا أن «هناك فعلا شبكات ربط مع بعض البلدان كالجزائر وإسبانيا.. لكنها غير كافية ويجب الذهاب أبعد من ذلك».

قطر تحيي خطة لبناء مصفاة بملياري دولار في تونس

□ تونس- قال مسؤولون قطريون وتونسيون اول امس الثلاثاء إن قطر أحيت خططا لبناء مصفاة نفطية بتكلفة ملياري دولار في تونس بعد سنوات من التأجيل وهو ما قد يعزز الطاقة التكريرية التونسية لأكثر من أربعة أمثالها.

كانت قطر للبترول فازت بعقد في 2007 لأول مصفاة تبنيها وتملكها وتديرها شركة خاصة في تونس في اطار مشروع مشترك مع بتروفاك البريطانية لكن المشروع لم ينطلق قط. ووافقت قطر في الآونة الأخيرة على إقراض تونس 500 مليون دولار بفائدة ميسرة في إطار حرصها على دعم العلاقات في أعقاب الثورة التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في 2011 وأفرزت حكومة يقودها التيار الاسلامي. وأحيت قطر المصدرة للغاز محادثاتها مع تونس المستورد الصافي للنفط والغاز بشأن المصفاة التي سيتم تشييدها في الصخيرة على بعد 60 كيلومترا من مدينة صفاقس. وأبلغ خالد محمد العطية وزير الدولة القطري للتعاون الدولي الصحفيين في تونس إن قطر ستنفذ مشروع مصفاة الصخيرة. وقال العطية إن تكلفة المشروع «كبيرة للغاية» وقد تتطلب دخول شريك آخر لكنه أحجم عن الخوض في تفاصيل. وقدر مسؤول بالحكومة التونسية تكلفة المصفاة الجديدة بملياري دولار مضيفا أنها ستكون بطاقة انتاجية مبدئية 120 ألف برميل يوميا سترتفع تدريجيا إلى 250 ألفا. وستكون مصفاة الصخيرة هي الثانية في تونس بعد مصفاة بنزرت التي تبلغ طاقتها الانتاجية 34 ألف برميل يوميا فحسب. ومن المتوقع أن تقلل المصفاة الجديدة اعتماد تونس على استيراد الوقود الذي ارتفعت أسعاره في السنوات الأخيرة مما أرهق ميزانية البلاد وقد تتيح لتونس في نهاية المطاف تصدير الوقود المكرر. وستضم المصفاة وحدات للمعالجة والتخزين ومكاتب وستوفر ما يصل إلى 1200 فرصة عمل. ولم يتضح بعد متى سيبدأ بناء المصفاة أو تشغيلها.

الحكومة السورية ترفع سعر مادة المازوت بحدود 33 بالمئة

□ دمشق- رفعت الحكومة السورية سعر مادة المازوت بنسبة 33 بالمئة، حيث أصبح سعر لتر المازوت 20 ليرة سورية بدلاً من 15 ليرة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) امس الأربعاء، عن مديرة الأسعار في وزارة الإقتصاد وفاء غزي أنه «بناءً على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء أصدرت الوزارة قرار تعديل سعر ليتر المازوت من 15 إلى 20 ليرة، والعودة إلى السعر الذي كان عليه قبل التخفيض في أيار من العام الماضي وهو 20 ليرة».

وكانت الوزارة أصدرت في 24 أيار/مايو الماضي قراراً تم بموجبه خفض سعر ليتر المازوت من 20 الى 15 ليرة. وتدعم الحكومة السورية مادة المازوت سنوياً بقيمة 250 مليار ليرة، حيث تتكلف على الليتر الواحد 55 ليرة بالأسعار الحالية، فيما يقدر إستهلاك سوريا من مادة المازوت 7.5 مليار ليتر سنوياً.وتشهد الأسواق السورية نقصاً شديداً في مادة المازوت بسبب العقوبات الأوروبية وتضرّر خطوط نقل النفط من مناطق الإنتاج الى مصافي التكرير، بفعل الأحداث التي تشهدها مناطق متعددة من البلاد.يذكر أن الإتحاد الأوروبي فرض سلسلة من العقوبات الإقتصادية على الحكومة السورية، وعلى مسؤولين سوريين كبار، وذلك على خلفية الأحداث الجارية في البلاد.وأعلن الإتحاد الأوروبي في 14 أيار/مايو الجاري، تشديد العقوبات على النظام السوري نظراً لما وصفه بـ«فداحة الوضع» في سوريا، وذلك من خلال إضافة المزيد من الأشخاص والكيانات إلى لائحة الإجراءات التقييدية.وتستهدف عقوبات الإتحاد الأوروبي بنك سوريا المركزي وتجارة المعادن الثمينة وتأجير طائرات الشحن، وأضيف الى العقوبات لاحقاً حظر نفطي وحظر على الأسلحة التي يمكن أن تستخدم في عمليات القمع.

صندوق النقد: الكويت تخاطر باستنزاف مدخراتها النفطية بحلول 2017

□ الكويت - قال صندوق النقد الدولي في تقرير نشر اول امس الثلاثاء إن الكويت ستستنزف جميع مدخراتها من إيرادات النفط بحلول عام 2017 إذا استمرت في الإنفاق بالمعدل الحالي.

وقال الصندوق الذي أجرى مشاورات دورية مع الكويت عضو منظمة أوبك في آخر أسبوعين من ابريل نيسان إن الكويت لن تتمكن من ادخار عائدات نفطية في صندوق الأجيال القادمة. وتحتاج الكويت لتنويع اقتصادها وتحسين بنيتها التحتية ومناخ الاستثمار إذا أرادت استمرار الوضع المالي الجيد. وقال الصندوق إنه سيتعين على الكويت تقليص العجز بالميزانية باستبعاد عائدات النفط وخدمة الدين بمقدار سبعة مليارات دينار (25 مليار دولار) على الأقل بحلول 2017 لتحقيق استقرار مالي بعيد الأمد. ويقارن ذلك مع إنفاق حكومي متوقع عند نحو 25 مليار دينار في 2017. وقال الصندوق «هناك حاجة ملحة للتماسك المالي في حال انخفاض أسعار النفط.» وأضاف أن الكويت تتمتع بحماية مالية قوية بفضل فائض مالي استمر 13 عاما متتالية مقدرا أن تحقق التعادل في الميزانية عند سعر للنفط قدره 44 دولارا للبرميل للسنة المالية المنتهية في مارس/آذار.

.. ويدعو مصر الى «التطلع ابعد من المدى القريب»

□ واشنطن- دعا صندوق النقد الدولي الثلاثاء مصر الى «التطلع ابعد من المدى القريب» في وقت توقفت فيه المحادثات بين الصندوق ومصر حول قرض بسبب العملية الانتخابية.

وقال مدير صندوق النقد الدولي لشمال افريقيا والشرقين الادنى والاوسط مسعود احمد في مقابلة نشرها موقع الصندوق على شبكة الانترنت «من الواضح ان هناك مجموعة من المشاكل على المدى القريب يجب معالجتها على الصعيد الاقتصادي ومن المهم جدا التصدي لها بسرعة وبطريقة موثوقة وتوحي بالثقة». واضاف «لكن العائق الحقيقي هو التطلع الى ابعد من المدى القريب والتصدي للمشاكل التي كانت وراء اندلاع الثورة في مصر». ويبحث صندوق النقد الدولي منذ مطلع العام مع مصر حول برنامج اقتصادي حول قرض من 3,2 مليار دولار. ولكن عدم التوصل الى توافق سياسي في مصر اثر على المفاوضات. وقال احمد «هناك فوضى سياسية. اذن التحدي الكبير بالنسبة للمصريين والتحدي الكبير بالنسبة لصندوق النقد الدولي من خلال دعمه للمصريين هو محاولة ايجاد (...) استراتيجية اقتصادية تكون لها فرص للتطبيق بعد تغيير الحكومة الذي يمكن ان يحصل خلال بضعة اسابيع». يشار الى ان الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية في مصر ستجري يومي 23 و24 ايار/مايو والجولة الثانية يومي 16 و17 حزيران/يونيو.

السعودية تنفق 452 مليار ريال لمشروعات الكهرباء

□ سيدني- أعلنت الشركة السعودية للكهرباء امس الأربعاء أنها وضعت خطة للأعوام العشرة القادمة 2012 - 2021 لمواجهة النمو المتسارع في الطلب على الكهرباء نتيجة النمو الاقتصادي والازدهار الذي تعيشه المملكة بتكلفة تبلغ 452 مليار ريال (5ر120 مليار دولار).

وأشار التقرير السنوي للشركة السعودية للكهرباء في العام المنصرم إلى إن الشركة تنفذ حاليا مشروعات بتكلفة إجمالية تتجاوز 100 مليار ريال.

وأوضح التقرير بلغ إجمالي ما صرفته الشركة على مساهميها في العام الماضي 547 مليون ريال تعادل 7 بالمئة من القيمة الاسمية للسهم.

وأجمل التقرير السنوي للشركة السعودية للكهرباء منجزات الشركة في العام الماضي 2011 ومن بينها زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية المتاحة من 083ر24 ميجاوات إلى حوالي 148ر51 ميجاوات بنسبة 124 بالمئة وزيادة أطوال شبكات نقل الطاقة الكهربائية من 166. 29 كيلومتر إلى 675. 49 كيلومتر بنسبة 70 بالمئة وزيادة أطوال شبكات التوزيع من 076. 219 كيلو متر دائري إلى 289. 409 كيلومتر بنسبة 8. 86 بالمئة إضافة إلى زيادة أعداد المشتركين من 5. 3 مليون مشترك إلى 3. 6 مليون مشترك بزيادة بنسبة 2. 80 بالمئة وبلوغ عدد المدن والقرى والهجر المخدومة بالطاقة الكهربائية إلى 256. 12 مقارنة بـ 406. 7 بنسبة ارتفاع بلغت 4. 65 بالمئة.